تبلغ استثماراتها نحو [٣٠] مليار جنيه

صناعة الدواجن فى مصر.. مشروع أمن قومى

د. مصطفى فايز
كلية الطب البيطرى
جامعة قناة السويس

تعتبر صناعة الدواجن عالميًا هى المصدر الرئيسى للبروتين الحيوانى الرخيص (اللحوم البيضاء) ولحوم الدواجن هى الأعلى فى المحتوى البروتينى الأسهل هضمًا والأقل فى محتوى الكوليسترول، وتغطى احتياجات كل شرائح المجتمع -ولذلك فهناك زيادة مطردة سنويًا فى إنتاجها واستهلاكها عالميًا خاصة فى المجتمعات الغربية (ذات الدخل الاقتصادى المرتفع) وخاصة فى الولايات المتحدة الأمريكية، على حساب الانخفاض فى استهلاك وإنتاج اللحوم الحمراء.

يبلغ استهلاك الفرد سنويًا من لحوم الدواجن فى الولايات المتحدة الأمريكية ٤٢ كجم، وفى السعودية نحو ٥٢ كجم والإمارات ٦٩ كجم سنويًا، وهى بلاد ذات دخل مرتفع تستطيع شراء اللحوم الحمراء، فى حين أن استهلاك مصر أقل من ١٠ كيلو جرامات فقط؛ وذلك لأسباب تتعلق بإشاعات قديمة بأن أعلاف الدواجن تحتوى على هرمونات، رغم أنه لا يوجد أى هرمونات بالدواجن على مستوى العالم، يعنى ذلك أن هناك مجالا كبيرًا لمضاعفة إنتاج لحوم الدواجن ومضاعفة الاستثمارات بهذه الصناعة إذا زاد استهلاك الفرد إلى ٢٠ كجم مثلا لتصبح مصر مثل الجابون ٢٣ كجم والكونغو ٢٠ كجم للفرد.

أهمية صناعة الدواجن عالميًا:

تحافظ كل دول العالم على صناعة الدواجن بها كنشاط زراعى أساسى مهم، ويتضح ذلك من موضوعات الخلاف الرئيسية بين الدول الغربية المتقدمة صناعيًا مثل الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبى، حيث يدعمون النشاط الزراعى والإنتاج الداجنى والحيوانى، ودول العالم الثالث تطالب الغرب بإلغاء الدعم حيث إن دول أوروبا أصبحت تدعم صناعة الدواجن بها بعد غزو دواجن البلاد ذات المطر الكثيف مثل البرازيل.

وتحاول الولايات المتحدة إغراق دول العالم الثالث بالأجزاء الخلفية للدواجن لأنهم يستهلكون لحوم الصدور ويحملون ثمن الدجاجة كاملا على لحم الصدر، ويتبقى الأوراك الخلفية التى يحاولون إغراق دول العالم الثالث بها وتحطيم صناعة الدواجن بها - حيث ترفض كل دول العالم محاولاتهم تحت أى مسمى لخطورة ذلك على صناعة الدواجن ببلادهم علاوة على كون ذلك إغراقًا واضحًا.

صناعة الدواجن فى مصر:

صناعة الدواجن بمصر لها خصوصية فريدة، فهى الصناعة الوحيدة التى تنتشر فى كل ربوع مصر -فلا توجد قرية فى مصر ليس بها مزرعة دواجن أو مشروع لخدمة صناعة الدواجن، وأغلب استثماراتها موزعة على ربوع مصر ويملك أغلبها سكان الريف وهى ليست مثل الصناعات التى يملكها عدد قليل من العائلات -يعنى ليس فيها احتكار ولا يجب أن يكون.

وهناك كثير من منتجى الدواجن الريفيين الذين أصبحوا يملكون شركات تربى ملايين الدواجن سنويًا ويطورون أنفسهم باستمرار، وتبلغ استثمارات صناعة الدواجن بمصر نحو ٢٥- ٣٠ مليار جنيه، ومن الممكن أن يتضاعف هذا الرقم

تتميز صناعة الدواجن فى مصر بخصوصية فريدة؛ إذ تنتشر فى كل أقاليم البلاد.. واستثماراتها موزعة على هذه الأقاليم.. ما يعنى صعوبة احتكارها

إذا ساعدت الدولة فى حل مشكلات هذه الصناعة ويعمل بهذه الصناعة قرابة ٢ مليون عامل، وهناك أنشطة كثيرة مرتبطة بها مثل تجارة تجميع النشارة من كل ورش النجارة فى مصر وتوريدها للمزارع باعتبارها فرشة، ثم تجارة السبلة وتحويلها لـ«كمبوست» لزراعة الصحراء، وصناعة الأدوية البيطرية وتجارتها، بالإضافة لصناعة الأعلاف والمهن المختلفة لإنشاء وصيانة المزارع.. بإيجاز فإنها من أهم الصناعات كثيفة العمالة التى تعتبر المهنة الميسرة لأبناء الريف والصعيد والتى يعتمد عليها ٢ مليون أسرة، والصناعة الوحيدة التى يستطيع المستثمرون الصغار الاستثمار فيها.

ولكن الآن تنهار صناعة الدواجن.. فهل نتركها تنهار؟ أم نحميها لأنها غذاؤنا وعملنا، كما تحميها أمريكا وكما تحمى أوروبا صناعة الدواجن بها؟.

موقف دول العالم من صناعة الدواجن:

تتخذ كل دول العالم مواقف واضحة لحماية وتطوير صناعة الدواجن بها خاصة دول العالم المتطورة (الدول الغربية)، فأمريكا واضحة فى حماية ودعم صناعة الدواجن بها، وأوروبا لم تسمح لدول رخيصة الإنتاج مثل البرازيل بالقضاء على صناعة الدواجن بها، ولم تسمح لأمريكا بتسويق الاجزاء الخلفية بها مثلما تعمل الملحقية الزراعية الأمريكية فى مصر لتسويق الأجزاء الخلفية فى مصر والتى تعتبر مخلفات هناك.

تعد صناعة الدواجن أهم الصناعات كثيفة العمالة؛ حيث يعمل بها نحو مليونى عامل.. وتقوم عليها عشرات الأنشطة التجارية الأخرى

وكما ذكر سابقًا فإن دعم الدول الغربية للزراعة والصناعة الزراعية محل خلاف دائمًا فى منظمة التجارة العالمية مع الدول النامية.

ولأهمية هذه الصناعة للدول النامية فقد وافقت منظمة التجارة العالمية على نسبة حماية لصناعة الدواجن فى مصر بفرض جمارك ٨٠٪ على استيراد الدواجن لمصر -ولكن النظام السابق ولسبب غير واضح قام منذ سنوات قليلة بخفض نسبة الحماية تطوعيًا إلى ٣٢٪ ثم إلى ٣٠٪.

فى أمريكا ثمن الأجزاء الخلفية لا يتجاوز دولارًا ونصف الدولار للرطل مقارنة بسبعة دولارات للصدر - يجرى حاليًا التحايل على هذه الحماية؛ حيث يتم إصدار فواتير بأسعار أقل من الحقيقة وكذلك استغلال معاهدات التجارة الحرة بين الدول العربية، ويقوم المستوردون المصريون باستيراد دواجن من بلاد عربية تعتمد أصلا على استيراد الدواجن من الخارج للتحايل ولعدم دفع أى جمارك.

ماذا نفعل لمنع انهيار هذه الصناعة؟

١- نظرة الدولة لصناعة الدواجن بإيجابية:

حيث إن هذه الصناعة تنتج البروتين الرخيص كما أنها كثيفة

العمالة وحيث أن الدولة تسعى لخلق فرص عمل جديدة للشباب، وقد أكد هذا رئيس الجمهورية بأنه سيكافئ من يخلق فرص عمل، فأصبح لزامًا على الدولة أن تدعم هذه الصناعة لتنافس وتتطور ويزيد استهلاك الفرد فى مصر من ١٠ كجم إلى ٢٠ كجم على الأقل وما يتبع ذلك من ضخ استثمارات ومضاعفة الأيدى العاملة ذات التعليم البسيط -وتنظر إليها الدولة على أنها من المشروعات القومية الكبرى التى يستثمر فيها ذوو رءوس الأموال المحدودة وهم عشرات الآلاف. وتطوير القوانين التى تخدم هذا الهدف من الحصول على الأراضى بأثمان محدودة وتطوير القوانين الإدارية التى تحقق ذلك، ومعاملة هذه الصناعة مثل المشروعات البراقة والتى يهدف كثير منها للاستفادة منها ولكنها لا توفر فرص عمل أو فرص غذاء.

٢- تحديث القوانين المنظمة لهذه الصناعة:

منذ سنوات قليلة - وقبل الثورة - قام النظام السابق بإصدار عدة قوانين عرقلت تطور صناعة الدواجن -حيث تم الخلط بين استغلال أراضى طريق إسكندرية والإسماعيلية الصحراويين فى إنشاء مشاريع عقارية وتغيير نشاط الزراعة وبين الاستصلاح الحقيقى للصحراء وإنشاء مشروعات زراعية مثل صناعة الدواجن، وتم إصدار قوانين أضرت ضررًا شديدًا بالاستصلاح الزراعى وصناعة الدواجن، فى حين تم حل مشكلات الأراضى التى تم استغلالها عقاريًا وتركت مشكلات استصلاح الصحراء وصناعة الدواجن دون حل.

وقد صدر قانون يربط الحصول على تصريح التشغيل

على الدولة أن تتحرك سريعًا لمنع هذه الصناعة من الانهيار.. وحماية ما تبقى منها.. وتحديث القوانين التى من شأنها دعمها وتطويرها

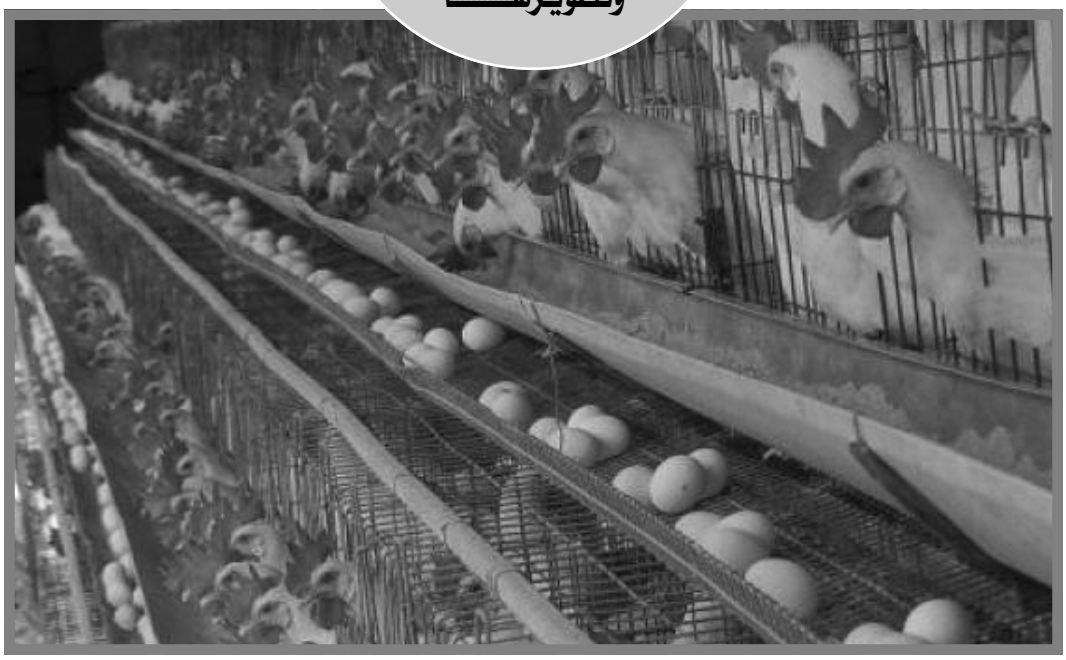

لمزارع الدواجن بالحصول على ترخيص إنشاء مبانى، ويستلزم ذلك الحصول على عقود نهائية لتمليك الأرض.

ولما كانت أغلب الأراضى الصحراوية ليس لها عقود مسجلة أو نهائية فإن ذلك يوقف الحصول على تراخيص حتى للمزارع التى تعمل منذ عقود، وأصبح لزامًا الحصول على الاستثناءات لإصدار تراخيص تشغيل مؤقتة لحين حل المشكلة، فحصل البعض على الاستثناء ولم يحصل البعض تمييزًا.

لقد تطورت صناعة الدواجن المصرية ووصلت للاكتفاء الذاتى والتصدير دون هذا القانون الذى أصبح عقبة لابد من تعديلها بدلا من الاستثناء وما يتبع ذلك من تمييز، حيث إن تصريح التشغيل ليس سندًا للملكية.

٣- توفير القروض الميسرة :

وذلك لإنشاء مشروعات حديثة مثل مزارع الجدود والأمهات والتسمين ومعامل التفريخ ومصانع الأعلاف والمجازر ووسائل التخزين والنقل ومنافذ التوزيع.

٤- نقل صناعة الدواجن تدريجيًا خارج الوادى وتوفير الأراضى الصحراوية:

الجزء الأكبر من صناعة الدواجن يوجد بالدلتا ووادى النيل حيث الكثافة السكانية وصعوبة السيطرة الصحية على مزارع الدواجن وسهولة إصابتها، علاوة على أن كثيرًا من هذه المزارع غير متطورة، وأصبح لزامًا نقل هذه المزارع إلى الصحراء (٩٥٪ من مصر صحراء)، ولكن عدم وجود قوانين واضحة للأراضى الصحراوية أصبح عقبة فى إقامة مشروعات خارج الوادى حتى أن هناك بعض المشروعات العملاقة التى أقيمت فى الصحراء الغربية بموافقات من الدولة ولا تستطيع أن تحصل على تصريح تشغيل نتيجة عدم القدرة على توفيق أوضاع الأرض.

آن الأوان لنقل صناعة الدواجن خارج الوادى.. على أن تقوم الدولة بدورها الكامل فى هذا الصدد.. بتوفير المرافق.. وتلبية احتياجات المربين والمنتجين

– إن مشكلة تخصيص أراضى صحراوية معزولة لصناعة الدواجن الحديثة يجب أن تدرس وتحل مع دراسة مشكلات توصيل وإنشاء الخدمات وعدم تكديس الصناعة مرة أخرى فى مكان واحد.

– إعادة النظر فى القوانين المنظمة لهذه الصناعة خاصة القوانين المعوقة التى صدرت قبل الثورة حتى ندعم تطور هذه الصناعة.

– وليس من المعقول أن يقوم المنتجون بتطوير منطقة صحراوية جرداء وإنشاء ورصف وتوصيل الكهرباء والمياه على نفقتهم وإنشاء مجتمعات عمرانية متكاملة –ثم يُطالبون بأثمان لا قبل لهم بها، كما أنه أصبح لا يجرؤ أحد على اتخاذ إجراءات لإصدار عقود تمليك لهذه المشروعات.. ويتردد حاليًا موضوع حق الانتفاع – على عكس ما يحدث فى العالم كله من توفير الأرض وتوصيل المرافق وتوفير القروض الميسرة لتشجيع هذه الصناعات كثيفة العمالة والتى تسد حاجة مصر من البروتين الصحى الرخيص.

٥- تطوير الصناعة:

من حيث رفع مستوى الوعى والكفاءة لدى المنتجين فى موضوعات (العزل الصحى الوقائى) والتدريب على الوسائل الحديثة لتربية الدواجن.